تحرك عاجل

محامية في حالة صحية سيئة تواجه خطر الحبس المطوَّل

تُحتَجز المحامية الحقوقية هدى عبد المنعم تعسفًا منذ أكثر من سبعة أعوام؛ وعلى الرغم من إتمامها في أكتوبر/تشرين الأول 2023 عقوبة سجنها الجائرة لمدة خمسة أعوام، لا تزال مُحتَجزة وتجري محاكمتها حاليًا في قضيتين منفصلتين على خلفية تهم مماثلة زائفة تتعلق بالإرهاب. وقد تدهورت حالتها الصحية في أثناء احتجازها ولا تقوى على المشي من دون مساعدة. ولا تزال تُنقل من السجن إلى المحكمة لحضور جلسات المحاكمة في القضيتين؛ فقد رفضت المحكمة الطلبات المُقدَّمة لإعفائها من المثول شخصيًا والسماح لمحاميها بتمثيلها، وفقًا لما يُجيزه القانون المصري.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

الرئيس عبد الفتاح السيسي

مكتب رئيس الجمهورية، قصر الاتحادية، القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: 1441 2391 202+؛

البريد الإلكتروني: p.spokesman@op.gov.eg؛

تويتر: @AlsisiOfficial

فخامة الرئيس،

تحية طيبة وبعد...

تُحتَجَز المحامية الحقوقية هدى عبد المنعم، البالغة من العمر 67 عامًا، على نحو تعسفي منذ اعتقالها في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، لمجرد ممارسة حقوقها الإنسانية. وفي مارس/آذار 2023، أدانتها إحدى محاكم أمن الدولة طوارئ بتهم متعلقة بالإرهاب وتهم زائفة أخرى، بعد محاكمة فادحة الجور، وحكمت عليها بالسجن لمدة خمسة أعوام. وبالنظر إلى أنها قد أتمت مدة العقوبة، كان يُفترض أن يُفرَج عنها في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2023، إلا أن النيابة باشرت تحقيقات بحقها في قضية جديدة (برقم 730 لسنة 2020)، وظلت مُحتَجَزة. وأُحيلَت إلى المحاكمة في 8 ديسمبر/كانون الأول 2024، على خلفية القضية الجديدة بتهمتي الانضمام إلى جماعة إرهابية والاشتراك في اتفاق جنائي، اللتين يُعاقَب عليهما بما يصل إلى السجن مدى الحياة. وفي 29

ديسمبر/كانون الأول 2024، أُحيلَت أيضًا إلى المحاكمة على خلفية القضية رقم 800 لسنة 2019 بتهمة الانضمام إلى جماعة إرهابية وتمويلها. وفي حالة إدانتها، قد تُوقَّع عليها عقوبة الإعدام. وتجري محاكمتها حاليًا في إطار هاتين القضيتين المنفصلتين في الوقت ذاته، استنادًا إلى الاتهامات نفسها، ما يُعَد انتهاكًا لمبدأ حظر المحاكمة المزدوجة، الذي يقضي بعدم جواز محاكمة الشخص مرتين على السلوك الإجرامي المزعوم نفسه.

وتتلقى هدى عبد المنعم زيارات أسرتها في سجن العاشر من رمضان الذي تُحتَجَز فيه، بشكل شخصي وبحضور أحد ضباط قطاع الأمن الوطني. وكانت آخر زيارة تلقتها من أسرتها في 11 يوليو/تموز 2026. ووفقًا لما ذكرته أسرتها، لا تقوى حاليًا على المشي إلا بالاتكاء على عكاز ثلاثي الأرجل وبمساعدة ضابطات السجن، بسبب حالتها الصحية المتدهورة والمشكلات الصحية المزمنة العديدة التي تعاني منها.

فقد تدهورت الحالة الصحية لهدى عبد المنعم إلى حد أن أسرتها ومحاميها طلبا مرارًا إعفائها من حضور جلسات المحاكمة شخصيًا والسماح بدلًا من ذلك لمحاميها بتمثيلها بموجب تكويل خاص، وفقًا لما يجيزه القانون المصري. وعلى مدى أكثر من عام، دفع محاميها أمام المحكمة بأن نقلها من سجن العاشر من رمضان في محافظة الشرقية إلى الدائرة الثانية إرهاب في مجمع محاكم بدر، اللذين يفصل بينهما 24 كيلومترًا تقريبًا، يفرض عليها مشقة بدنية مفرطة. ومع ذلك، رفضت المحكمة هذه الطلبات باستمرار. كما طلب محاميها من المحكمة ترتيب مواعيد جلسات محاكمتيها على خلفية القضيتين القائمتين لتُعقد في اليوم نفسه، لتقليل عدد مرات نقلها إلى المحكمة، ولكنها رُفض هذا الطلب أيضًا.

ومن ثَمَّ، أحثكم على أن تفرجوا عن هدى عبد المنعم على الفور ودون أي شرطٍ أو قيدٍ، وعلى أن تُسقطوا جميع التهم المُوجَّهة إليها؛ إذ تستند إلى مجرد ممارستها السلمية لحقوقها الإنسانية. وريثما يُفرَج عنها، يجب ضمان تلقيها الرعاية الصحية المتخصصة التي تتطلبها حالتها على وجه السرعة، بما في ذلك الرعاية الصحية خارج السجن عند الضرورة، وضمان توافُق علاجها وظروف احتجازها مع المعايير الدولية، وإعفاؤها من حضور جلسات المحاكمة شخصيًا بالسماح لمحاميها بتمثيلها، وفقًا لما يجيزه القانون المصري.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

اقتحمت قوات قطاع الأمن الوطني منزل هدى عبد المنعم بالقاهرة في الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف ليل 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، وخرّبوه واقتادوها خارج المنزل معصوبة العينين. وتعرَّضت هدى للاختفاء القسري لمدة ثلاثة أسابيع بعد اعتقالها، إلى أن مثلت أمام نيابة أمن الدولة العليا للتحقيق معها؛ ثم أُعِيدَت إلى مكان احتجاز مجهول. وتمكنت أسرتها من رؤيتها مجددًا في 24 و28 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 لمدة وجيزة بمقر نيابة أمن الدولة العليا. وتعرَّضت للاختفاء القسري مرة أخرى بين 2 ديسمبر/كانون الأول 2018 و14 يناير/كانون الثاني 2019؛ إذ رفضت السلطات إخبار ذويها ومحاميها بمكان وجودها. وشنَّت السلطات المصرية في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، يوم اعتقال هدى عبد المنعم، سلسلة من المداهمات، مُعتقلةً ما لا يقل عن 31 من مدافعي حقوق الإنسان والمحامين، من بينهم 10 نساء و21 رجلًا. واستهدفت حملة القمع على وجه الخصوص التنسيقية المصرية للحقوق والحريات التي تُوثِّق حالات الاختفاء القسري واستخدام عقوبة الإعدام، وتُقدم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وقبل اعتقال هدى عبد المنعم، تطوعت للعمل لدى التنسيقية المصرية، ودأبت على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري. وفي بيان نشرته التنسيقية المصرية في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، لتُعلن فيه تعليق عملها في مجال حقوق الإنسان، أوضحت أن الوضع في مصر يتعارض مع العمل الحقوقي.

وفي 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، علمت أسرة هدى عبد المنعم من أقرباء سجينات أخريات بإدخالها إلى مستشفى السجن قبل نقلها إلى مستشفى خارجي، وذلك بعد معاناتها من ألم شديد. وعلى الرغم من منع سلطات السجن لأسرتها من الحصول على سجلاتها الطبية، وعدم تمكنهم بالتالي من الحصول على أي تفاصيل عن حالتها الطبية على نحو دقيق، أبلغتها أسر السجينات الأخريات بفشل إحدى كليتيها، بينما تعمل الأخرى بصورة متدهورة. وفي 1 ديسمبر/كانون الأول 2020، زعمت وزارة الداخلية في بيان عام رسمي لها بأنه قد أُتِيحت لهدى الرعاية الصحية، وأنها لا تُعاني من مشكلات طبية خطيرة. وخلال جلسة المحاكمة في 11 أكتوبر/تشرين الأول 2021، ذكرت هدى عبد المنعم للقضاة أن طبيب السجن قال إن حالتها تستدعي إجراء عملية قسطرة قلبية وطلب الإفراج عنها لأسباب طبية.

وفي 23 أغسطس/آب 2021، أحالت نيابة أمن الدولة العليا هدى عبد المنعم وكذلك مدافع حقوق الإنسان ومؤسس التنسيقية المصرية للحقوق والحريات، عزت غنيم، وعائشة الشاطر، ابنة خيرت الشاطر، أحد قيادات جماعة الإخوان المسلمين، والمحامي محمد أبو هريرة، إلى جانب 27 متهمًا آخرين، إلى المحاكمة

أمام إحدى محاكم أمن الدولة طوارئ. ووجّهت إليهم النيابة تهمًا متعددة، تضمنت العضوية في جماعة "إرهابية" (الإخوان المسلمين)، ونشر أخبار كاذبة حول انتهاكات قوات الأمن لحقوق الإنسان عبر صفحة على فيسبوك باسم "التنسيقية المصرية للحقوق والحريات"، وتمويل جماعة إرهابية، وحيازة منشورات للترويج لأهداف الجماعة. وفي 5 مارس/آذار 2023، قضت إحدى محاكم أمن الدولة طوارئ بإدانة 30 متهمًا، وأصدرت بحقهم أحكامًا بالسجن تتراوح مددها بين خمسة أعوام والسجن المؤبد؛ وحكمت ببراءة أحد المتهمين. كما قضت المحكمة بإدراج أسماء المدانين الثلاثين في "قائمة الإرهاب"، مما يفضي إلى تجميد أصولهم ومنعهم من السفر ووضعهم تحت مراقبة الشرطة لمدة خمس سنوات بعد خروجهم من السجن. وحُكِم على هدى عبد المنعم بالسجن لمدة خمسة أعوام بتهمة الانضمام إلى "جماعة إرهابية" وتمويلها ودعمها، وغيرها من التهم الزائفة التي ترجع إلى نشاطها في مجال حقوق الإنسان. كما أُدرِج اسمها في "قائمة الإرهاب"، مما يفضي إلى تجميد أصولها ومنعها من السفر ووضعها تحت مراقبة الشرطة لمدة خمس سنوات بعد الإفراج عنها. وقد حُرمت هي والمتهمون الثلاثون الآخرون من حقوقهم في الدفاع المناسب، وعدم تجريم أنفسهم، والمراجعة الحقيقية من جانب محكمة أعلى. فلا تخضع أحكام محاكم أمن الدولة طوارئ النهائية للاستئناف، بينما يحتفظ الرئيس وحده بسلطة التصديق على الأحكام، أو إسقاطها، أو تخفيفها، أو الأمر بإعادة المحاكمة.

ووفقًا لما ذكره أقرباء هدى عبد المنعم، فهي تعاني من عدة مشكلات صحية مزمنة، من بينها تجلط الأوردة العميقة والانصمام الرئوي وارتفاع ضغط الدم والتهاب المفاصل الحاد. وتعرضت قبلًا لنوبتين قلبيتين في 23 و30 أغسطس/آب 2025، وتعاني من فشل كلوي كامل في كليتها اليسرى. وازدادت حالتها سوءًا بعد إصابتها بالارتجاع المثاني الحالبي الذي يضر بكليتها اليمنى. كما تحتاج على وجه السرعة إلى إجراء عملية جراحية في ركبتها، إلا أنها مترددة حيال ذلك، خوفًا من أن السلطات لن تسمح لها بالبقاء في المستشفى خلال فترة التعافي. ولا يُسمح لهدى عبد المنعم، المحتجزة في زنزانة في سجن العاشر من رمضان مع سجينة أخرى، بالتريّض خارج زنزانتها إلا لمدة ساعة واحدة ست مرات في الأسبوع في ممر لا تدخله أشعة الشمس. وتَتَّكئ على عكاز ثلاثي الأرجل للتحرك خلال هذا الوقت. ويُحظّر عليها التريّض في الوقت نفسه مع السجينات الأخريات، ما يمنعها من التفاعل مع الآخرين ويؤدي إلى عزلها.

وهدى عبد المنعم هي عضو سابق بالمجلس القومي لحقوق الإنسان ونقابة المحامين المصرية. وفي 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، منح مجلس نقابات المحامين الأوروبية هدى عبد المنعم وستة محامين مُحتَجَزين آخرين في مصر جائزته لحقوق الإنسان لعام 2020.

لغة المخاطبة المُفضَّلة: اللغة العربية أو الإنجليزية
يمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 17 فبراير/شباط 2027

الاسم وصيغ الإشارة المُفضَّلة: هدى عبد المنعم (صيغ المؤنث)

رابط التحرك العاجل السابق:
https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/8748/2024/ar/